الأنباء
الاثنين 22 فبراير 2016

البنوك المركزية تعزز النمو بالفائدة السالبة

«الوطني»: مؤشرات الاقتصاد تتحسن في فبراير بعد فوضى يناير

قال تقرير بنك الكويت «الوطني» انه بعد بداية متقلبة للعام 2015، جرى التداول باليوان الصيني لمعظم العام ضمن نطاق ضيق جدا قبل ان تقرر السلطات بدء تخفيض قيمته في أغسطس من العام الماضي.

وفي 2016، كانت الأنظار كلها منصبة على الصين لتحديد ما إذا كان البنك المركزي الصيني سيستمر في مسار التخفيض في محاولة لاسترداد الحصة التي كانت الصين قد خسرتها من النمو العالمي. وبعد بداية غير ثابتة في يناير، يبدو أن فبراير قد منح الأسواق بعض الهدوء، خاصة بعد صدور محاضر آخر اجتماع للجنة الفيدرالية للسوق المفتوح.

أما عالميا، فمع استمرار الفائض النفطي كسبب رئيس لبقاء أسعار النفط قرب أدنى مستوياتها، يبدو أن تسارع الاقتصاد العالمي هو الحل الوحيد لارتفاع أسعار النفط. وليس من المرجح، مع تخفيض صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية النمو العالمي وسط التباطؤ الصيني، أن ترتفع أسعار النفط في المدى القصير، وسيعود التوتر على الأرجح إلى الأسواق في 2016.

وإضافة لذلك، ومع استمرار انخفاض التضخم العالمي، يفضل واضعو السياسة تأجيل رفع أسعار الفائدة. وفي بعض الحالات، كاليابان وأوروبا، تخفض البنوك المركزية أسعار الفائدة إلى النطاق السلبي في محاولة لتحفيز النمو في اقتصاداتها.

ولفت التقرير الى تحسن مؤشرات اقتصادية مختلفة مجددا، مع أن يناير كان شهرا صعبا بالنسبة لأساسيات السوق، فسجلت طلبات البطالة الأولية 262 ألفا مقابل توقعات بلغت 275 ألفا، وسجل مؤشر التصنيع لمجلس احتياط فيلادلفيا 2,8ـ مقابل توقعات بلغت 3,0ـ. وتحسن المعدل المتحرك لأربعة أسابيع للطلبات، وهو أمر إيجابي جدا. وقد يستمر الجو الحالي الهادئ وينخفض التقلب في المدى القصير مع التوقعات بتأجيل رفع المجلس الفيدرالي لأسعار الفائدة إلى فبراير 2017. وتحولت كل الأنظار الآن نحو السلع، خاصة أسعار النفط، والتباطؤ الاقتصادي العالمي.

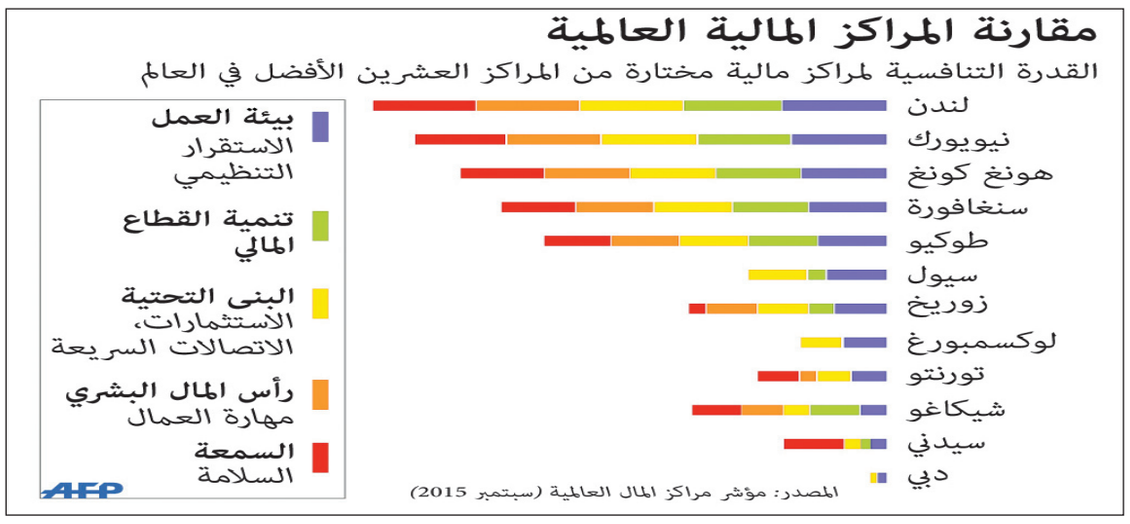

تسارع نمو الاقتصاد العالمي الحل الوحيد لارتفاع أسعار النفط

المفاوضات القطرية لم تتوصل إلى تعاون الدول من خارج أوبيك

ومن ناحية الصرف الأجنبي، يبقى الين متقلبا جدا ومتراوحا بين 114,87 و112,31. ويستمر أداء الين مرتبطا سلبيا بشكل كبير بمؤشر نيكاي، ويستمر المستثمرون بالبيع كلما ارتفع الدولار، فيما ينتظرون التحرك المقبل لبنك اليابان، الذي فشلت إجراءاته الأخيرة حتى الآن في تخفيض قيمة الين وبعثت بإشارات سلبية إلى أسواق الأسهم.

ومن ناحية أخرى، خسر اليورو قليلا مقابل الدولار هذا الأسبوع. ويستمر التدخل اللفظي للبنك المركزي الأوروبي، مع تعهد دراغي بالقيام بما يتطلبه الأمر لتحفيز النمو الاقتصادي الأوروبي. وتراجع اليورو إلى 1,1130 في نهاية الأسبوع.

ورغم الأرقام الاقتصادية الجيدة في بريطانيا، والإشارات إلى التقدم في المفاوضات المستمرة بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي هذا الأسبوع، فإن عدم الاتفاق أبقى الجنيه مقيدا، لينهي الأسبوع عند مستوى 1,4406 تقريبا. ويبقى اتجاه الجنيه في المدى القصير معتمدا بشكل كبير على تقدم المحادثات في بروكسل أو عدم تقدمها.

وعلى صعيد السلع، فإن المفاوضات هذا الأسبوع في قطر لم تفض إلى تغير أساس في دعوة أوبيك لتعاون الدول من خارج أوبيك، أو توقعات السوق بنمو العرض هذه السنة. ومع توجه المحادثات من خفض إلى وقف في الإنتاج من المنتجين الذين لم يكن يتوقع أن يرفعوا إنتاجهم، مثل روسيا وقنزويلا والسعودية وقطر.

وقال التقرير ان صندوق النقد الدولي أصدر تحديثا لتقريره «آفاق الاقتصاد العالمي»، قائلا: «إن تحسن النمو العالمي كان ضعيفا ومتفاوتا بين الاقتصادات، ويتوقع أن يتباطأ النمو في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. ويتوقع الصندوق أن يتراجع النمو العالمي من 3,6٪ في أكتوبر إلى 3,4٪ هذه السنة و3,6٪ في 2017. ويقدر الصندوق أن يكون الاقتصاد العالمي قد نما بنسبة 3,1٪ السنة الماضية. وبحسب أحد مدراء البحث، فإن «هذه السنة ستكون سنة تحديات كبيرة، وعلى واضعي السياسات أن يفكروا في المرونة القصيرة المدى وفي سبل تعزيزها، وأيضا في آفاق النمو الطويل المدى».

وخفضت أيضا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشكل موازٍ توقعاتها للنمو العالمي هذا الأسبوع. وبحسب التقرير، يتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3٪ هذه السنة، أي أقل من التوقع السابق وبنفس وتيرة العام 2015. وتضمن ذلك تخفيضا لتوقعه للنمو الأميركي إلى 2٪ هذه السنة، فيما يتوقع أن تنمو الصين بنسبة 6,5٪.

باقي تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء» الإلكتروني www.alanba.com.kw

الفيدرالي قلق بشأن الظروف المالية وسط بيانات اقتصادية ضعيفة

أشار «الوطني» الى ان آخر استطلاع لمجلس احتياط فيلادلفيا لفبراير لفت إلى أن التصنيع بحسب معهد إدارة الموارد سيبقى على الأرجح في نطاق انكماشي. فقد انخفض التصنيع في فيلادلفيا بعد تعديله بحسب معهد إدارة الموارد من 47,5 في يناير إلى 44,7 في فبراير وتماشى مع أدنى مستوى له كان قد سجله في أكتوبر. وطالما بقي استطلاع التصنيع بحسب معهد إدارة الإنتاج دون 50، فإن المستثمرين سيبقون قلقين على الأرجح بشأن آفاق النمو الأميركي. وانخفض أيضا هذا الأسبوع عدد مشاريع الإسكان التي بدأ العمل بها، ولكن ذلك قد تكون له، بحسب المحللين، علاقة مباشرة بالطقس السيئ الذي شهدته بعض أنحاء البلاد في يناير. وسجل الإنتاج الصناعي ارتفاعا بنسبة 0,9٪ على أساس شهري مقابل توقعات بارتفاع نسبته 0,4٪. وارتفع هذا الرقم بقوة رغم خفضه بعد المراجعات في الشهر السابق.

وأشار إصدار محاضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوح في يناير إلى أن المجلس الفيدرالي ما زال في وضعية انتظار وترقب، منفتحا على كل الخيارات ولكن في حالة عدم يقين واضحة حيال توقع المستقبل.

وتحول انتباه الأعضاء نحو العوامل التي تقف وراء الاضطراب في الأسواق، وأظهرت المحاضر أنه «في حين أقر واضعو السياسة بالتأثيرات المحتملة للتقييد الذي تم للظروف المالية، ظن معظمهم أن مدى استمرار الظروف الأكثر تقييدا وما قد يعني ذلك بالنسبة للمستقبل ليس واضحا، وبالتالي قرروا أنه من المبكر تعديل تقييمهم للمستقبل بشكل ملحوظ».

رغم المناخ التنافسي الحاد

«بيتك ـ ماليزيا»: ملتزمون بتنمية عملياتنا المصرفية الإسلامية في كوالالمبور

محمود عيسى

قالت مجلة «ذا ايدج ماركتس» ان بيت التمويل الكويتي ماليزيا، وبنك التمويل الآسيوي، اعربا عن التزامهما بتنمية عملياتهما المصرفية الاسلامية في ماليزيا برغم المنافسة القوية الموجودة في هذه الدولة الآسيوية.

وقال بيت التمويل الكويتي ماليزيا ان الشركة الام في الكويت تولي تركيزا كبيرا على نشاطات بيتك في ماليزيا، موضحا في رسالة الكترونية وجهها الى المجلة التي تصدر في كوالالمبور ان الشركة الأم ملتزمة بتنمية هذه النشاطات، واننا نعمل معهم عن كثب لضمان تحقيق التوجهات والأهداف المرسومة لوجودنا في السوق الماليزية".

من جانبه، نفى فرع بنك التمويل الآسيوي في ماليزيا، والذي يتخذ من الشرق الأوسط مقرا له، اي نوايا للانسحاب من السوق المالية الماليزية، وقال ان مساهمي البنك الحاليين ملتزمون بتنمية نشاطاتهم المصرفية في ماليزيا ضمن المناخ الاقتصادي وبيئة النشاطات التي توفرها ماليزيا.

وأشارت المجلة في عددها الأسبوعي الذي يرصد نشاطات التمويل والاستثمار الإسلامية ان التزام المصرفين ياتي في وقت تتحدث فيه الاسواق عن جهود كبيرة يبذلانها في مواجهة البنوك الإسلامية الماليزية وعلى الأخص مجموعة سي اي ام بي القابضة ومجموعة ماي بنك الماليزية.

ونسبت المجلة الى مصادر صناعية مصرفية ومراقبين في السوق المالية الماليزية قولهم ان 10 سنوات قد مضت منذ ان فتحت ماليزيا سوق الخدمات المالية الاسلامية، فيها امام البنوك والشركات الأجنبية، الا ان مقدمي الخدمات المالية الاسلامية من الشرق الاوسط والذين كانوا في مقدمة من دخلوا السوق حققوا نجاحا طفيفا.

وعزت المجلة الصعوبات التي تواجهها المصارف غير الماليزية الى مجموعة من العوامل، اهمها ان هذه البنوك التي تعمل بمفردها في مناخ تنافسي حاد في مواجهة مجموعات البنوك المحلية الكبرى مثل مجموعة سي اي ام بي، وماي بنك التي تدير عمليات تمويل اسلامية تساندها ميزانيات كبرى معززة باصول تمكنها من الدخول في عقود تمويلية اكبر وتوفير خدمات ومنتجات مصرفية اوسع نسبيا.

دول التعاون استثمرت بقوة في مشروعات البنية التحتية

الكويت الثالثة خليجياً في عوائد صناعة الأسمنت بـ 7٪

محمود عيسى

توقعت شركة اوكتافيو للأبحاث والدراسات ان تحقق اسواق الاسمنت في دول مجلس التعاون الخليجي نموا سنويا مركبا يبلغ 6,16٪ خلال الفترة بين عامي 2015 و2019، ويغطي التقرير الذي اصدرته الشركة السيناريو الحالي وفرص النمو في صناعة الاسمنت في دول المجلس خلال السنوات الاربع المقبلة.

وقال التقرير ان النسبة المئوية للعائد على صناعة الاسمنت في دول التعاون تتصدرها السعودية، التي تعتبر السوق الاكبر في المنطقة لهذه الصناعة وتبلغ 62,2٪ وتليها الامارات بنسبة 16,66٪، ثم الكويت التي بلغت نسبة العائد 7,07٪، وذلك في ظل خصصت الحكومة 90 مليار دولار للسنوات الخمس المقبلة كجانب من خطتها الخمسية 2015ـ2020، ومن اهم عناصر هذا الاستثمار ما سيتركز على قطاعات النقل والبنية التحتية للطاقة، فضلا عن ان ارتفاع الطلب على الوحدات السكنية سيزيد من وتيرة نمو المشروعات الاسكانية.

وفي هذا السياق، قالت المحللة في شؤون الانشاءات سوميا موتسودي في شركة تكنافيو «ان سوق الانشاءات في دول مجلس التعاون سجلت نموا قويا خلال السنوات الاخيرة، الامر الذي يدفع الى الامام بنمو الطلب على الاسمنت في المنطقة.

وتعتبر اسواق الاسمنت في دول التعاون تحت سيطرة شركات كبرى ذات اسس راسخة مثل شركات اسمنت الخليج، واسمنت الكويت، ولافارج، واسمنت عمان، وقطر الوطنية للاسمنت وشركة الاسمنت السعودية».

وأضافت «انه بفضل سوق الانشاءات الذي يشهد نموا قويا، فان المنافسة بين الشركات المنتجة الرئيسية للاسمنت قد شهدت مزيدا من الشدة والتركز، ونظرا للطلب المتزايد على الاسمنت، فان المنتجين على الأرجح سيرفعون ارباحهم طيلة السنوات الاربع المقبلة».

إذا تعافى الاقتصاد العالمي سترتفع حركة السفر

«ألافكو»: 36 مليار دولار أرباحاً لشركات الطيران في 2016

أشار تقرير شركة «ألافكو» الربع سنوي حول الاقتصاد العالمي وسوق الطيران إلى أن النمو الاقتصادي سيشهد تحسنا خلال العام 2016، مدفوعا بنمو متسارع في الأسواق الناشئة وتعافي متواضع في الدول المتقدمة. وبناء على ذلك، من المتوقع أن تشهد حركة السفر العالمية نموا قويا في العام الحالي، تقودها منطقتي الشرق الأوسط وآسيا. وقد أدت أسعار النفط المنخفضة إلى ارتفاع أرباح شركات الطيران عالميا إلى مستويات قياسية في العام الماضي، ومن المتوقع أن تستمر أرباح الناقلين في تحقق مزيدا من النمو خلال العام 2016 نتيجة انخفاض التكاليف التشغيلية.

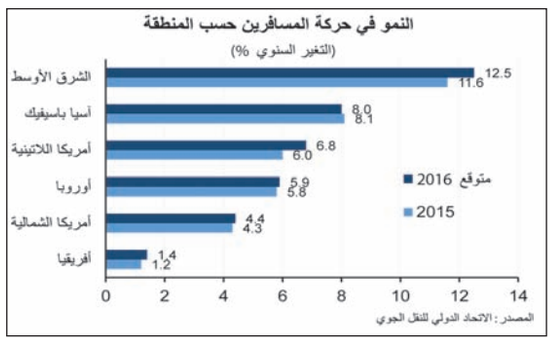

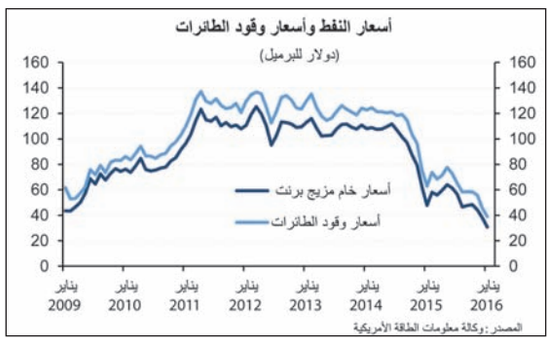

تذاكر السفر في 2016 أرخص.. بسبب انخفاض سعر الوقود

180 مليار دولار إنفاق شركات الطيران على الوقود في 2015

نمو تدريجي

وتوقع التقرير أن يشهد النمو الاقتصادي العالمي تحسنا تدريجيا على مدى السنتين القادمتين، بعد تسجيل نمو متواضع خلال عام 2015. حيث يتوقع صندوق النقد الدولي ارتفاعا مطردا لمعدل النمو ليصل إلى 3,4٪ في عام 2016 و3,6٪ في عام 2017، وذلك ارتفاعا من معدل 3,1٪ في السنة الماضية. ويعكس هذا التعافي في النمو العالمي تحسنا في الأسواق الناشئة بعد خمس سنوات من التراجع المتواصل للنمو، يواكبه تعاف متواضع وبنسب متفاوتة في الاقتصادات المتقدمة.

ويأتي التحسن المتوقع في الأسواق الناشئة على الرغم من استمرار تباطؤ الاقتصاد الصيني. وتعكس التوقعات الإيجابية تحسنا تدريجيا في الدول التي تعاني حاليا من أوضاع اقتصادية صعبة، وخاصة البرازيل وروسيا وبعض دول منطقة الشرق الأوسط. أما في الصين، فمن المتوقع أن يتباطأ النمو إلى 6,3٪ و6٪ في عامي 2016 و2017 على التوالي مقارنة بمعدل 6,9٪ في السنة الماضية، ويعزى هذا الأداء المتوقع بشكل رئيسي إلى ضعف نمو الاستثمار في المرحلة الحالية التي يشهد فيها اقتصاد الصين عملية إعادة التوازن. في هذه الأثناء، من المتوقع أن تسجل اقتصادات الدول المتقدمة نموا ما بين المتواضع والمستقر تدعمه أسعار النفط المنخفضة والسياسات المالية الميسرة.

وكشف التقرير عن ان هناك عوامل يمكن أن تؤثر على مسيرة تعافي الاقتصاد العالمي، ومن أهمها عملية إعادة توازن الاقتصاد الصيني وانخفاض أسعار السلع والسياسة النقدية للولايات المتحدة. فإذا ما تباطأ النشاط الاقتصادي في الصين بمعدل أعلى من المتوقع وشهدت أسعار النفط والسلع مزيدا من التراجع وانتهجت الولايات المتحدة الأميركية سياسة نقدية أكثر تشددا، فإن ذلك سيضغط باتجاه تخفيض التوقعات بالنسبة لنمو الاقتصاد العالمي.

فاتورة الوقود

وقال التقرير ان أسعار وقود الطائرات شهدت انخفاضا مماثلا. ويقول الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) إن شركات خطوط الطيران حول العالم أنفقت 180 مليار دولار على الوقود خلال عام 2015 أي ما يمثل 27٪ من إجمالي تكاليفها التشغيلية، مقارنة بنسبة 32٪ في السنة السابقة. ويتوقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي أن تبقى فاتورة الوقود على شركات خطوط الطيران منخفضة خلال هذا العام.

وتأتي هذه التوقعات على أساس أن مخزونات النفط بوفرة قياسية مما يمنع أي ارتفاع كبير لأسعار النفط خلال عام 2016، إلا أن تسارع وتيرة نمو الاقتصاد العالمي قد ترفع الأسعار فوق مستوياتها الحالية. ويقول الاتحاد الدولي للنقل الجوي إن تدني أسعار الوقود قد أدى إلى هبوط كبير في التكلفة الحقيقية على المسافرين، الأمر الذي يعني أسعار أدنى لتذاكر السفر حسب ما افادته (إياتا).

أرباح الشركات

اشار التقرير الى ان أرباح شركات الطيران في العالم سجلت ارتفاعا حادا في العام 2015 لتصل إلى مستوى قياسي بلغ 33 مليار دولار، ومن المتوقع أن تحقق مزيدا من النمو خلال العام الحالي. ويتوقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي ارتفاع الأرباح الصافية إلى مستوى قياسي جديد لتبلغ 36 مليار دولار خلال العام 2016. ويشكل النمو المتوقع لهذا العام زيادة أصغر مقارنة بالسنة الماضية، وذلك لأن المنفعة المالية المستمدة من تدني أسعار الوقود ستكون قد تم استيعابها.

باقي تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء» الإلكتروني www.alanba.com.kw

7٪..أعلى نمو متوقع لحركة السفر في 2016

توقع تقرير «ألافكو» أن تستمر حركة السفر العالمي في النمو بمعدلات أسرع خلال عام 2016، بعد أن سجلت أداء قويا خلال العام الماضي. يتوقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي تسارع السفر جوا على المستوى العالمي للسنة الرابعة على التوالي بنسبة تصل إلى 7٪ تقريبا في هذا العام، وهو أعلى معدل نمو لحركة المسافرين عالميا منذ عام 2010. ويتوقع الاتحاد الدولي للنقل الجوي أن يطرأ التحسن على حركة السفر في جميع مناطق العالم. ويرجح أن تستفيد حركة السفر من الارتفاع المتوقع في معدل النمو الاقتصادي العالمي في عام 2016، إلى جانب المستويات المتدنية لأسعار الوقود.

«القطرية» و«الإندونيسية» ترى أنه أضر بالمبيعات

انخفاض النفط أثر سلباً على شركات الطيران

انخفاض النفط أدى إلى تخفيض رحلات الطيران المتعلقة بالأعمال

محمود عيسى

قال الرئيس التنفيذي للخطوط الجوية القطرية أكبر الباكر إن قوة الدولار وانخفاض أسعار النفط العالمية أثرت إيجابا على العمليات التشغيلية للشركة.

وأشار الباكر خلال لقاء مع محطة CNBC على هامش مؤتمر سنغافورة للطيران الأسبوع قبل الماضي، إلى أن شركته لم تكن سعيدة بتعزيز عملياتها من خلال هبوط أسعار النفط الذي «أدى إلى تخفيض الرحلات المتعلقة بالأعمال، حيث إن الشركات تعمل على تخفيض مصروفاتها.. وهناك بوجه عام تراجع اقتصادي».

وأضاف الباكر «أن الاعتقاد السائد هو أن انخفاض أسعار الوقود قد يحفز الاقتصادات، ولكنه في حقيقة الأمر يحدث نتيجة معاكسة»، مضيفا «أن تكاليف الوقود المتدنية ليست في الوقت الحاضر انباء سارة لان هناك تراجعا في حجم رحلات الطيران المتعلقة بأنشطة الأعمال والناجم عن الركود المتوقع حدوثه بسبب هبوط أسعار النفط».

اتفاق في الرأي

من جانبه، وافق الرئيس التنفيذي لشركة جارودا الاندونيسية للطيران عارف ويبوو على وجهة نظر الباكر قائلا: «إن أسعار النفط المنخفضة تضرب مبيعات الطيران بشدة، وانها تضر بالشركات والصناعات ذات الصلة بالنفط».

من ناحية اخرى، نسبت المحطة إلى النائب الأول لرئيس شركة بوينغ لمبيعات شركات الطيران التجارية دينيش كيسكار في منطقة اسيا باسيفيك والهند قوله إن ثمة سببا آخر في عدم كون انخفاض أسعار النفط يصب بالضرورة في مصلحة شركات الطيران وهو أسعار الصرف، حيث إن النفط مقوم بالدولار ويعلم الجميع أن هذا الأخير مرتفع نسبيا في الوقت الحاضر، وبالتالي فإن شركات الطيران خارج الولايات المتحدة لا تشعر بأن انخفاض أسعار النفط في مصلحتها، لاسيما تلك التي تعتبر عملاتها المحلية ضعيفة مقابل الدولار وان تحويل العملات يأتي على جانب كبير من إيراداتها.

تسريح العمالة

وقالت محطة CNBC إن عددا من كبرى الشركات خفضت اعداد العاملين فيها في أعقاب هبوط أسعار النفط – التي خسرت اكثر من 80٪ منذ منتصف 2014ـ وقد أعلنت شركة شلومبيرغر الفرنسية لخدمات الحقول النفطية انها ستسرح 10 آلاف عامل، في حين أعلنت شركة بي بي عن خفض بواقع 4 آلاف وظيفة، كما أن المزيد من الوظائف يتوقع أن تلغى في عام 2016 لأن الشركات النفطية ليس لديها مجال واسع للاستمرار في خفض المصروفات الراسمالية.